

القانون الدولي الساري على المنازعات المسلحة، ومؤتمر السكان العالمي، والمؤتمر الغذائي العالمي، قد دعا، فعلاً، منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في مداولاته، وإذ تلاحظ، أيضاً، أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبحار قد دعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في مداولاته بصفة مراقب،

«تدعو منظمة التحرير للاشتراك بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة، وفي دورات، وفي أعمال كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الأمم المتحدة»<sup>(٢١)</sup>.

وفي تقييم مندوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة لمركز «المراقب» أثناء تحذيروه المؤتمرين من الموافقة عليه، قال: «إن هذا سيعطي المنظمة كافة الحقوق التي يتمتع بها العضو، ما عدا حق التصويت وتقديم مشاريع القرارات». إلا أن ممثل م.ت.ف. أضاف حقاً آخر أغفل المندوب البريطاني الإشارة إليه، وهو «الاستفادة من أجهزة الأمم المتحدة دون أن نساهم في ميزانيتها»<sup>(٢٢)</sup>.

والواقع أنه كان لفوز القرارين صدى واسع في الأوساط الدولية، وشكل، في الوقت ذاته، صدمة عنيفة لدول العالم الغربي وإسرائيل (١٧ دولة) التي عارضتهما. ومع أن قرارات الأمم المتحدة تصدر، عادة، بشكل توصيات، وهي بالتالي ليست ملزمة للتنفيذ، إلا أنها تنطوي على قيمة معنوية كبيرة، لا سيما لجهة دعم هيئات تمثل الشعب الفلسطيني في نضاله، كما أنها ذات تأثير هام في هيئات عالمية، مثل المؤتمر النسائي العالمي والاتحاد البرلماني الدولي، وفي مواقف دول أوروبا الغربية، وفي هيئات الأمم المتحدة كمنظمة (اليونسكو) ولجنة حقوق الإنسان ومجلس الأمن.

### الصهيونية حركة عنصرية

في المؤتمر النسائي العالمي الذي عقد في المكسيك العام ١٩٧٤، تمت الإشارة إلى مشروع القرار المقدم من قبل النساء العربيات إلى المؤتمر والمطالب بأعتبار الصهيونية حركة عنصرية<sup>(٢٣)</sup>. وفي الدورة الـ ٣٠ للجمعية العامة، العام ١٩٧٥، صدر قراران:

الأول: يقضي بتأليف لجنة من ممثلي ٢٠ دولة تضع برنامجاً يهدف إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه، على أن تقدم اللجنة تقريرها في الأول من حزيران (يونيو) ١٩٧٦ وعلى أن تشارك في أعمالها م.ت.ف. وقد عقدت اللجنة ستة عشر اجتماعاً في الفترة ما بين ٢٦ شباط (فبراير) و ١٩ أيار (مايو) ١٩٧٦ وقدمت تقريرها إلى الأمين العام في ٢٨/٥/١٩٧٦<sup>(٢٤)</sup>. والثاني: أعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري وضرورة مكافحتها.

كما أوصى التقرير الذي صدر عن الدورة الـ ٣٠ بأن تطلب الجمعية العامة من مجلس الأمن القيام بمهام ثلاث، هي:

١ - وضع جدول زمني لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأجزاء التي احتلتها عنوة من فلسطين.

٢ - تسليم هذه الأجزاء إلى الامانة العامة لهيئة الأمم لاقامة دولة فلسطينية عليها بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وذلك في مدى أقصاه حزيران (يونيو) ١٩٧٧.

٣ - الأمر بمنع انشاء مستوطنات اسرائيلية في الاراضي المحتلة، وازالة المستوطنات المنشأة